http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2215) السنة التاسعة - الاثنين (8) آب 2011

ملف فساد "الكهرباء" يزداد وزنه بفضيحة الشركات الألمانية والكندية "المزيفة"

المالكي منزعجٌ.. وأخبار عن إسناد "الكهرباء" إلى الشهرستاني قريباً

فساد ... عقود وهمية ... صفقات مشبوهة . من أكثر المصطلحات استخداما هذه الأيام في الشارع العراقي ، وأكثر ما يشغل بال البرلمانيين ، حتى أن ألوف بل عشرات الألوف من المقالات والتقارير والتحقيقات والشكوى قد ملأت واجهات الصحف المحلية والدولية ، وتكلمت عنها الفضائيات والإذاعات منذ عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا ، ولم يعد يسع الفضاء مكانا لنضع فيه شكوى ضد الفساد في بلادنا. بشكل شبه يومي نتلقى اتصالات و"ايميلات " شخصية وعامة ترسل لنا وثائق تتعلق بقضايا فساد وعقود غير قانونية ، ويطالبنا مرسلوها بان ننشرها في الصحيفة ، وكالعادة الجهات المسؤولة تقرأ ولا "تحرك ساكنا " . تتراكم مئات الصحف على طاولات المسؤولين ويقلب " الوزير الفلاني " عشرات الفضائيات يوميا وهو جالس على كرسيه الفخم التي تعلن جهارا نهارا بان البلد يغرق .. يغرق... يغرق بالفساد (يا ليت عبد الحليم حافظ ما زال حياً)!

بغداد/ وائل نعمة - ايناس طارق

معلومات في غاية الخطورة

فقد تلقت "المدى " قبل اكثر من اسبوع وثيقة عن طريق احد مصادرها تكشف عقود كهرباء وهمية عن شركات اجنبية غير موجودة "حبرا على ورق " ، وسرعانما تناقلت وسائل الاعلام هذا الموضوع بسرعة البرق لانه يخص اكثر جانب في العراق "حساسية " ويرتبط بشكل مباشر مع هموم المواطن الذي "انبح " صوته مناديا " الكهرباء ...الكهربببببببببببببببببباء "

الوثيقة تقول "معلومات في غاية الخطورة عن عقود الكهرباء ، فقد أعلنت وزارة الكهرباء في حكومة المالكي عن توقيعها عقدين لبناء محطات كهرباء ، الأول مع شركة (Capgent) الكندية بمبلغ مليار ومئتي مليون دولار ، ويتضمن بناء ١٠ محطات بقدرة ١٠٠ ميكاواط للمحطة الواحدة ، وبطاقة اجمالية تبلغ ١٠٠٠ ميكا واط.

والعقد الثاني مع شركة (MASCHINENBAU Halberstadt) الألمانية لبناء ٥ محطات بقدرة ١٠٠ ميكا واط لكل محطة وبطاقة اجمالية تبلغ ٥٠٠ ميكاواط ، وبقيمة ٥٥٠ مليون يورو ، على أن تنجز هذه المحطات خلال ١٢ شهراً من تأريخ فتح الإعتمادات ".

وتضيف الوثيقة " وقد أفادنا مصدر موثوق بمعلومات مؤكدة عن الشركتين أعلاه ، فالشركة الكندية (Capgent) شركة وهمية لا وجود لها ، والعنوان المثبت عن هذه الشركة في العقد وهو (West ٣١٩-٤٤٠ Capgent Pender Street، Vancouver، Canada ،١T٣ BC، V٦B) غير صحيح وهو عنوان مطعم وبار في مدينة فانكوفر بكندا . ما يؤشر ان العقد فيه قضية فساد كبيرة .

اما الشركة الألمانية (MASCHINENBAU Halberstadt) والتي يرمز لها إختصاراً (MBH) فهي شركة أعلن عن افلاسها يوم ١٢\١\٢٠١١ ، وتم الإعلان عن تصفيتها في محكمة ماكديبورك شرق المانيا .

ويؤكد مصدر المعلومات في الوثيقة بأن هذه الصفقة تمت برعاية احد المسؤولين الكبار في وزارة الكهرباء ، الذي يملك شركة بأسم ابنه في بيروت ، وبالتنسيق مع شركة صقر لبنان الواقعة في شارع قرطبة ٩٨ جبيل حالات ، وبالإطلاع على مواقع الويب سايت لهاتين الشركتين يستطيع اي شخص أن يعرف بسرعة ان هذه الشركات وهمية أو معلن عن افلاسها ، فلا وجود لأسماء اصحاب الشركتين ولا للمساهمين فيها ولا مجلس ادارة لديها ، كما ان الشركات المعروفة يستطيع القاريء لصفحاتها على الويب سايت ان يعرف البنوك التي تتعامل معها وفروعها ان وجدت ونشاطاتها وإنجازاتها .

وتضيف "بحضور معالي وزير الكهرباء المهندس رعد شلال سعيد، ابرمت وزارة الكهرباء في يوم الاربعاء الموافق ٦ تموز ٢٠١١، في مقر الوزارة، عقداً مع شركة أم بي أج الالمانية لبناء خمس محطات توليد طاقة كهربائية، سريعة النصب، طاقة كل محطة مئة ميكاواط، وبطاقة اجمالية قدرها خمسمائة ميكاواط، وبفترة انجاز قدرها ١٢ شهراً. اعلن ذلك السيد مصعب سري المدرس مدير المكتب الاعلامي المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء، مضيفاً، ان قيمة العقد ستمائة وخمسة وعشرون مليون دولار، وسيكون الدفع بالاجل ولمدة سنتين بعد سنة من دخول المحطات الى الخدمة. مشيراً، ان المحطات تعمل بوقود النفط الاسود المتوفر بكثرة في البلاد، وستنصب جميعها في محافظة نينوى. يذكر ان هذا العقد هو الثالث الذي تبرمه وزارة الكهرباء خلال شهرين، لمحطات سريعة النصب، بعد عقد شركة اس تي اكس الكورية الجنوبية، لبناء ٢٥ محطة، بطاقة ٢٥٠٠ ميكاواط، وعقد شركة كب جنيت الكندية، لبناء عشر محطات، بطاقة الف ميكاواط ليكون اجمالي الطاقة التي ستولدها هذه المحطات ٤٠٠٠ ميكاواط، ستدخل جميعها الى الخدمة قبل صيف ٢٠١٢.

كما ابرمت وزارة الكهرباء عقداً مع شركة كب جينت الكندية لبناء عشرة محطات كهربائية، سريعة النصب، طاقة كل محطة مئة ميكاواط، وبطاقة اجمالية قدرها الف ميكاواط، وبفترة انجاز قدرها ١٢ شهراً. اعلن ذلك السيد مصعب سري المدرس مدير المكتب الاعلامي المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء، مضيفاً، ان قيمة العقد مليار ومائة وستة وستون مليون دولار، وسيكون الدفع بالاجل ولمدة سنتين بعد سنة من دخول المحطات الى الخدمة. مشيراً، ان المحطات تعمل بوقود النفط الاسود المتوفر بكثرة في البلاد، وستوزع على عشر مواقع. مبيناً، ان العقد تم ابرامه اليوم السبت الموافق ٢ تموز ٢٠١١، في مقر وزارة الكهرباء، وقد مثل الوزارة، الوكيل الاقدم المهندس رعد الحارس، ومثل الشركة الكندية مديرها العام. يذكر ان هذا العقد هو الثاني الذي تبرمه وزارة الكهرباء خلال اقل من شهرين، لمحطات سريعة النصب، وتعمل بوقود النفط الاسود، بعد عقد شركة اس تي اكس الكورية الجنوبية، لبناء ٢٥ محطة، بطاقة ٢٥٠٠ ميكاواط، وسيكون مجموع الطاقة التي ستولدها هذه المحطات ٣٥٠٠ ميكاواط.

لم تصل الى حد "الفساد " !

من جهته اكد علاء رسول محي الدين مفتش وزارة الكهرباء بان من الخطأ التعاقد مع هاتين الشركتين وان الامر لايصل الى درجة "الفساد".

محي الدين اوضح في اتصال مع "المدى " بان ماذكره وزير التخيط السابق لايمكن الاخذ به ، لان الوزارة لها آليات متبعة في الكشف عن العقود وعن الشركات التي تتعاقد معها الوزارة . لافتا ان الاجراءات التي قام بها وزير التخطيط السابق يمكن لاي شخص ان يفعل مثلها في تتبع خطوات الشركات المتعاقد معها من خلال الدخول على "السايت ويب " الخاص بالشركتين . منوها بان الوزارة لاتعتمد على مايطرح ومايتداول في الانترنيت.

من جهة اخرى اكد مفتش الكهرباء بان الشركتين المتعاقد معها تحمل الحد الادنى من شروط التعاقد الصحيحة . رافضا ان يسمى الامر بـ"صفقة فساد " على اعتبار ان شروط العقد المبرم بين الوزارة والشركتين اكد على ان المبالغ ستدفع على قسمين ٦٠٪ بعد سنة والاربعين بالمئة الباقية بعد سنتين من وقت توقيع العقد . لافتا ان الشركة اذا لم تنفذ وعودها لن تحصل على المبالغ.

وعن اجراءات الوزراة بحق هاتين الشركتين اكد محي الدين بان الاخيرة ستقوم بمتابعة القضية والتحقيق في ملابساتها.

السفير العراقي في كندا ابلغ "الكهرباء" ان الشركات المتعاقدة معها "وهمية"

وأكد نائب التحالف الوطني احمدالجلبي عن ان العقود التي ابرمتها وزارة الكهرباء غير "معروفة " ، معتبرا ان العراق يعاني مشكلة في ادارة العقود .

الجلبي وفي ندوة حوارية اقامتها مؤسسة "المدى " يوم امس اشار الى ان العقود الاخيرة مع الشركات الالمانية والكندية ذات مبالغ عالية تصل نسبة ٢٪ من الميزانية العامة . متخوفا في الوقت نفسه من طريقة ابرام العقود الاجلة .

من جانبها تشير النائبة لقاء ال ياسين ان مشكلة الكهرباء في العراق اصبحت من القضايا الرئيسية التي يعاني ويشتكي منها المواطن بشكل يومي.

ياسين وفي تصريح لـ"المدى" تؤكد ان ما حدث من ابرام عقود وهمية في وزارة الكهرباء يجعل المواطن هو الضحية الاولى لقاء عقد صفقات وهمية وضياع مئات المليارات . مشددة " من المفروض ان تستعين الحكومة بخبراء اجانب افضل مما يحدث الان من ضياع للمال العام،وان تكون هناك جهات رقابية لعمل كل وزارة ووزيرها.

فيما تعد النائبة عن العراقية ناهدة الدايني ان ما يحدث الان في وزارة الكهرباء كان قدحدث قبل فترة من سرقة المال العام وهوليس بالشي الجديد فالفساد استشرى في جميع الوزارات ولم يتعرض المفسد الى العقاب بسبب وجود كتل سياسية تحمي الوزير المفسد .

وتشير الدايني في حديثها مع "المدى " الى وجود مافيات وعصابات متمرسة بالسرقة وتسيطر الان على جميع الوزارات العراقية لتسرق المال العام من خلال عقود وصفقات مزيفة واصبحت مدمنة على السرقة ، والسارق حسب وصفها محصن من العقاب ، لافتة الى ان المواطن فقد كره كلمة فساد واصبحت الكلمة تمر عليه مرور الكرام لانه يسمعها بشكل دوري ومستمر.

الغطاء الرسمي للمفسدين

اما النائب علي شلاه فاكد ان الفساد لا يمكن السكوت علية ولو كل مفسد يحاكم فور اكتشافه جريمته لاصبحنا في وضع اخر .

الشلاه وهو عضو دولة القانون انتقد في اتصال اجرته "المدى " سياسية التغطية الحزبية والطائفية على المفسدين والحيلولة دون محاسبتهم . مشددا ان قضية العقود الوهمية في وزارة الكهرباء ليست جديدة انما هي تكملة لسلسة سرقة المال العام تحت غطاء كتل سياسية تحميها من العقاب .

فيما واضح النائب زهير محسن بان ملف الفساد في العراق اصبح مرض ينتشر بسرعة في مفاصل الدولة العراقية . مشددا على ضرورة ان تقوم الحكومة بواجبها الملقى عليها من حماية حقوقه وامواله.

محسن وهو النائب المستقل اكد ل"المدى " ان على الحكومة ان تكشف ذممها المالية وان تضع امام انظار الشعب المجرمين والفاسدين والعابثين بامواله ، وتكشف عصابات ومافيات الوزارت ، وتتوقف عن لغة التصعيد الاعلامي والتهديدات وان تلتفت الى حال المواطن الذي اصبح يعاني الامرين من سوء الخدمات وثقل ملف الفساد في الكهرباء.

هذا وكانت النائبة عن التحالف الوطني حنان الفتلاوي قد كشفت عن ملفات فساد كبيرة في وزارة الكهرباء تقدر قيمتها باكثر من مليار ونصف الميار دولار مطالبة بمحاسبة الوزير وكل من تورط بقضايا فساد مالي في الوزارة.

وقالت في تصريح صحفي تم كشف ملف فساد في وزارة الكهرباء بتوقيع عقدين بقيمة مليار و٧٠٠ الف دولار مع شركتين وهميتين"

واضافت الفتلاوي الغاء العقدين مع الشركتين الوهميتين ولكن يجب ان يتم محاسبة الوزير وكل من تورط في هذه القضية.

الوزارة كانت تعلم مسبقا

وكان النائب زياد ذرب عن القائمة العراقية اشار الى ان الوزارة تعاقدت مع شركة (نينا)على نصب (٢٥) محطة بواقع ألفين وخمسين ميكا واط وتم إلغاء هذا العقد ثم تعاقدت مع شركة (أكس أكس) الكورية وتم إلغاء هذا العقد أيضاً ثم بعدها تعاقدت مع شركة ألمانية على بناء (١٠)محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في العراق"مشيرا الى ان السفير العراقي في كندا ابلغهم عن ان الشركات التي تعاقدت معها وزارة الكهرباء مؤخرا كانت وهمية.

وذكر ذرب أن كل المؤشرات تدل على أن هناك شخصين متنفذين في وزارة الكهرباء وهناك ملفات خطرة جداً عنهم .

يذكر أن وزير الكهرباء رعد شلال وعد بإنهاء أزمة الكهرباء نهاية عام ٢٠١٣ وأن يكون العام المقبل فيه تجهيز يصل الى (١٦)ساعة يومياً.

فيما كشف عضو لجنة النفط والطاقة النيابية عدي عواد عن ملفات فساد في وزارة الكهرباء تقدر بملايين الدولارات مؤكداً أنّ" توزيع الطاقة الكهربائية يخضع للمحسوبية ".

وقال عضو اللجنة في تصريحات صحفية إن " اللجنة التحقيقية النيابية التي شكلت للنظر في عقود وزارة الكهرباء منذ ٢٠٠٦ الى الآن كشفت عن العديد من ملفات الفساد الإداري والمالي تقدر بأكثر من(١٠)ملايين دولار " .

وأضاف أنّ " عمليات التحقيق أثبتت تورط وزير الكهرباء السابق كريم وحيد بالإضافة الى عدد المسؤولين رفيعي المستوى من وكلاء ومدراء عامين منهم سابقون والآخرون يعملون حالياً في الوزارة " .

وأشار عواد الى أنّ " لجنة الطاقة أشرت عدداً من حالات المحسوبية والمنسوبية في توزيع ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية في التركيز على بعض مناطق العاصمة بغداد وفي المحافظات أيضاً وأبرزها مناطق المسؤولين في الحكومة وحتى من مسؤولي وزارة الكهرباء نفسها ومن هذه المناطق منطقة الحارثية غربي العاصمة ". وبين أن " التوزيع في مثل هذه المناطق يتباين بين ثلاث ساعات تجهيز تقابلها ثلاث أخرى قطع وهذا لم يتوفر في أغلب مناطق بغداد وباقي المحافظات بالنسبة للمواطنين العاديين ".

من جانب اخر كشفت عالية نصيف عضو لجنة النزاهة البرلمانية ان الاخيرة ستقوم بمناقشة التقرير الذي وصلها من مفتش وزير الكهرباء على خلفية إبرام عقود مستعجلة مع شركتين تبين فيما بعد أن إحداهما مفلسة.

موضحة "في حال تم اكتشاف وجود تقصير من مسؤولين في الوزارة ستوجه اللجنة استفسارات إلى وزير الكهرباء.

وزير الكهرباء.. أقيل.. لم يقل!

فيما كشف مصدر مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي "رافضا ذكر اسمه " أن الاخير مايزال بإنتظار رد وزارة الكهرباء حول كتاب وجهه لها بشأن عقدين للكهرباء بقيمة مليار و٧٠٠ الف دولار مع شركتين وهميتين.

وقال المصدر أن رئيس الوزراء بعث بكتاب قبل اسبوع طلب به من وزير الكهرباء توضيح عملية التعاقد، سيما وان رئيس الوزراء الغى العقدين في وقت سابق. وذكر المصدر:أن المالكي أبلغ وزير الكهرباء شخصيا قبل التعاقد مع تلك الشركتين بعدم التعاقد مع اي شركة غير مصنعة اي يتم التعامل مع الشركة (الام) المصنعة .

واشار الى:أن المالكي منزعج بشكل كبير من التعاقدات مع الشركات الغير المصنعة ومن العقدين المبرمين بين وزارة الكهرباء والشركتين الوهميتين، وتابع:ان المالكي مازال بانتظار الرد،لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

ومن مصادر موثوق اشارت الى ان رئيس الوزراء أمر بالغاء عقد للكهرباء مع الشركة الكندية "الوهمية" فيما ابلغ "البنك العراقي للتجارة" الحكومي وقف التحويلات المالية الخاصة بالعقد الذي تبلغ قيمته مليار ومئتي مليون دولار.

من جانب اخر تتضارب الاخبار حول قيام المالكي باقالة وزير الكهرباء ، فقد اكدت النائبة عالية نصيف عضو لجنة النزاهة في البرلمان إن "المالكي قرر بالفعل إقالة وزير الكهرباء بعد أن أخذ على عاتقه متابعة موضوع العقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء مؤخرا مع شركات وهمية". بينما أكدت "السومرية نيوز" خبر اقالة الوزير عن مصدر في رئاسة الوزراء ، ونقلت عن المصدر ان "رئيس الحكومة نوري المالكي أصدر قرارا، في ساعة متقدمة من مساء السبت، يقضي بإقالة وزير الكهرباء العراقي رعد شلال بعد التأكد من الأخير أجرى عقودا تجارية وهمية باسم الوزارة بقيمة تصل إلى مليار و٧٠٠ مليون دولار" .

وأوضح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "المالكي أمر أيضا بإجراء تحقيق موسع لمعرفة المتورطين في هذه العقود إلى جانب الوزير"، مرجحا أن "يعهد ملف الوزارة إلى نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني لحين تسمية وزير آخر. وبهذا يصبح شلال الوزير الثاني للكهرباء الذي يقال من منصبة بعد اقالة الوزير السابق وحيد كريم بعد تظاهرات جرت في بغداد وبعض المحافظات احتجاجا على شحة الطاقة الكهربائية في حزيران من العام الماضي.

وكان النائب بهاء الاعرجي رئيس لجنة النزاهة البرلمانية قال في وقت سابق ان اللجنة تدرس عددا من ملفات الفساد في وزارات الدولة المختلفة ابرزها ملف الطائرات المروحية العسكرية وعقود الكهرباء وعقود اجهزة كشف المتفجرات المستخدمة في نقاط التفتيش في بغداد والمحافظات.وقال الاعرجي في تصريحات ان اهم ملفات الفساد هو ملف استيراد رؤوس التوليد الخاصة بمحطات توليد الطاقة الكهربائية، وقال ان وزير الكهرباء الحالي المهندس رعد شلال اتصل به ليبلغه ان رؤوس التوليد الخاصة بمحطات انتاج الكهرباء وصلت الى ميناء ام قصر، وما زالت على متن الباخرة

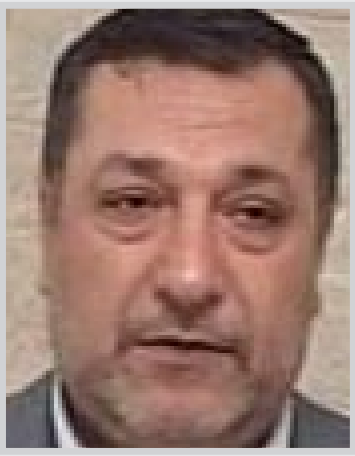

رعد شلال

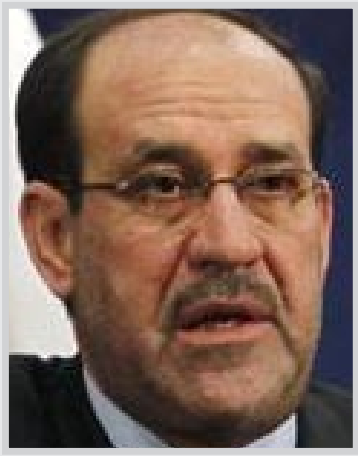

نوري المالكي

ويطلب من لجنة النزاهة النيابية الذهاب الى هناك لرؤية (اكبر نكتة) في تاريخ العراق موضحاً ان الوزير شلال اخبره ان ما موجود في الصناديق يثير العجب العجاب.ويتابع الاعرجي قائلاً: ان اللجنة التي ذهبت الى الميناء وتفقدت صناديق الشحنة التي تشير المعلومات المثبتة على الصناديق انها رؤوس توليد لم تجد بداخل الصناديق سوى لعب اطفال. ويتساءل الاعرجي: كيف تحولت رؤوس التوليد الى لعب اطفال؟.. اليس هذا استخفافا بمعاناة العراقيين الذين يكتوون بحر الصيف منذ اكثر من سبع سنوات مشيراً الى ان اللجنة لن تتهاون في الكشف عن مرتكبي هذه الجريمة بحق العراقيين.يشار الى ان مفتش عام وزارة الكهرباء كشف عن توجه لإعادة تدقيق جميع العقود الكبرى التي أبرمتها وزارة الكهرباء بدءاً من العام ٢٠٠٣ ولغاية العام ٢٠١٠.

من جانب اخر كان قد كشف لـ"المدى " مفتش وزارة الكهرباء عن صفقات فساد اخرى يتم التحقق منها في الوزارة.

ويؤكد علاء رسول محي الدين ان تجربة البواخر التركية التي كان من المؤمل ان ترفع قدرة الطاقة الكهربائية في البلاد اثبتت فشلها ،والتي يقول عنها رسول بانها كانت من ضمن الصفقات المشبوهة ويقوم مكتب المفتش العام بالتحقيق بشأنها.

الجدير بالذكر ان المفتش العام في وزارة الكهرباء كان قد أعلن بأن عقودا وهمية تخص سرقة الوقود المجهز للمستودعات النفطية الخاصة بالوزارة أبرمت داخلها واختلس من خلالها ١٨ مليار دينار ١٦ مليون دولار.

وتعاني معظم المحافظات والمدن العراقية من نقص شديد في الطاقة الكهربائية، على الرغم من تعاقد وزارات الكهرباء المتعاقبة مع عدد من الشركات العالمية بالإضافة الى عقود خاصة باستيراد الطاقة من دول الجوار مما أدى نقص التيار الكهربائي خلال الفترات الماضية الى خروج احتجاجات شعبية كبيرة في العديد من المحافظات نجم عنها ضحايا بعد أن تخللتها صدامات مع الشرطة